ملخص

ورقة عمل حول

"تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية"

إعـــداد

الدكتور / خالد حسين أبو إسماعيل

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

القاهرة : ٦ – ٧ إبريل / نيسان ٢٠١٦

موجز تنفيذى

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تبنى زعماء العالم في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك خطة طموحة للتنمية المستدامة على مدى السنوات الـ ١٥ المقبل والتي ستكلف مليارات الدولارات سنويا. ويتضمن المشروع الكبير الذي تم تبنيه، وتم تحديد عام ٢٠٣٠ لتحقيق أهدافه، سبع عشرة نقطة من أجل تحقيق ٣ إنجازات إستثنائية تتمثل في : النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة. وستحل الوثيقة الجديدة المسماة "خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة" مكان "أهداف تنمية الألفية" التي أقرتها الأمم المتحدة في عام 2000 والتي كانت ترتكز في المقام الأول على جدول الأعمال الإجتماعي. وفى ضوء هذا التحول الانمائي، عمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) الى تقييم وسائل تنفيذ خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة واثارها على البلدان العربية.

يعد الطلب على تمويل التنمية المستدامة في المنطقة العربية خلال السنوات الـ١٥ القادمة كبير للغاية. وبتقدير الإسكوا، فان الفجوة التمويلية الإجمالية في المنطقة العربية لتحقيق التنمية المستدامة تبلغ ٣,٦ تريليون دولار للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وهو ما يمثل ٢٤٠ مليار دولار سنويا. وثمة توافق عام فى الاراء بشان أهمية معالجة مختلف القضايا والتحديات التى تعوق الاستفادة الكاملة من مصادر التمويل المتاحة لسد هذه الفجوة، بما فى ذلك المصادر العامة والخاصة سواء كانت محلية أو دولية. وعلاوة على ذلك، يجب الاستعانة ببعض مصادر التمويل المبتكرة والتي تمزج بين المصادر العامة والخاصة.

وتعتبر المالية العامة من أبرز مصادر التمويل العام التي غالبا ما تستخدم كوسيلة حل قصيرة الأجل، حيث يعمد عدد كبير من الدول العربية الى اللجوء بصورة متزايدة للدين العام المحلي وبالتالي مزاحمة القطاع الخاص الذى يعد شريكا فى التنمية. ان ثمة حاجة الى قياس كفاءة استخدام الدين العام واستكشاف امكانية اللجوء الى وسائل أخرى للتمويل لا تفرض عبئا على اجيال المستقبل. وفي ما يتعلق بالمساعدات الانمائية الرسمية التي تعد مصدرا اخر للتمويل العام، فعلى الرغم من انخفاض مستوى هذه المساعدات على صعيد العالم، فان البلدان العربية تعد الأكثر تضررا. لذا يجب تطوير برامج مفيدة ليس فقط بين الدول المانحة والدول العربية ، بل أيضا بين الدول العربية نفسها عن طريق المساعدة الإنمائية البينية العربية. والى جانب هذه الوسائل، هناك االاصلاح الضريبى الذي يعد حجر الزاوية فى تحقيق التنمية المستدامة، حيث أنه يشكل مصدرا رئيسيا للأموال. وينبغي أن تتضمن الإصلاحات الضريبية كل من مكافحة التجنب الضريبي والتهرب من دفع الضرائب حيث تخسر بعض الدول العربية ما يعادل ٨٪ من ناتجها المحلي الإجمالي. ولن يتم الاستفادة من أي مساعدة تقنية في هذا المجال اذا بقيت الارادة السياسية مفقودة واستمرأصحاب المصالح بالسيطرة على المشهد العام.

من جهة اخرى، تلعب المصادر الخاصة دورا هاما فى التنمية. فالاستثمار الأجنبي المباشر يشكل عاملا جاذبا على المدى المتوسط والمدى الطويل فى البلدان ذات أطر الادارة التى تتسم بالشفافية والمسؤولية حيث يتم تطبيق حكم القانون. وفي حال عدم توفر هذه الشروط، يصبح استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر اجراء قصيرالمدى يهدف لاستغلال فرص مؤقتة بدل الوصول الى الأهداف المستدامة. وفي العديد من البلدين العربية، نجد أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الخارج سلبي مما يستوجب وجود جهود فعالة ترمي الى تعزيز القدرة التنافسية للبلدان العربية على الساحة العالمية. كما أن البلدان العربية لديها القدرة على زيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى ما لا يقل عن مستوى ٢٠٠٨-

٢٠٠٩ حيث تجاوزت حصة العرب ٦٪ (٩٧ مليار $). بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم البلدان العربية ضعيفة فيما يتعلق بمجالي الاستثمار في البورصة وتعبئة المدخرات مقارنة مع المستويات العالمية. علاوة على ذلك، فان توجيه المدخرات المحلية من خلال سوق رأس المال والقطاع المصرفي لدعم النمو هو أيضا أقل من المستوى الأمثل. بالتالي، هناك حاجة لبناء القدرات والإصلاح التنظيمي في هذه المجالات في العديد من البلدان العربية.

وبالاضافة الى ما ورد من مصادر تقليدية للتمويل، هناك العديد من المصادر المبتكرة مثل السندات الخضراء، التمويل الاسلامي و الصكوك الخضراء التي لا تزال الى حد كبير غير مستغلة فى المنطقة رغم أنها توفر خصائص هامة لسد الفجوة التمويلية الحالية فى العديد من البلدان العربية.

تتمتع السندات الخضراء بشعبية متزايدة فى أسواق المال فى انحاء العالم حيث أنها تهدف الى رفع رأس المال لتمويل الطاقة النظيفة والمشاريع المرتبطة بها مما يقلل من خطر تغير المناخ. لذا فهي تمثل أهمية كبرى للمستثمرين المسؤولين اجتماعيا عندما توفر لهم معادلة "المخاطرة مقابل المكافأة" بشكل مماثل للسندات التقليدية. وبالاضافة الى المشروعين المقامين في كل من تونس ومصر واللذان تم تمويلهما من عائدات السندات الخضراء الصادرة عن مصرف التنمية الافريقي، لم يتم اصدار أي سندات خضراء أخرى حتى الان فى العالم العربي. هذا يدل على أن البلدان العربية لم تغتنم بعد فرص التمويل الهائلة التي توفرها هذه السندات.

تمثل المنتجات الإسلامية فرصة كبيرة أخرى للتمويل لم يتم حتى الآن استخدامها بشكل كامل فى المنطقة. فالمصارف الإسلامية تشهد نموا في الودائع غير متطابق مع الفرص الاستثمارية الناجمة عن هذا النمو. هذا على الرغم من حقيقة أن المنتجات المصرفية الإسلامية تقدم عوائد تنافسية مقارنة مع الاستثمار في الأسهم ومع عوائد الدخل الثابت التقليدية. كما وضعت المنتجات الإسلامية الهياكل التي تؤدي الى توفير الحماية من مخاطرالخسارة والى انخفاض مستوى الترابط بين المخاطر الناجمة عن الاستثمارات المتعددة للفرد.

وتمثل الصكوك الخضراء وسيلة مالية أخرى غير مستغلة في البلدان العربية. فهذه الصكوك تمثل فرصة كبيرة لتمويل المشاريع الصديقة للمناخ، وخاصة في مجال توليد الطاقة المتجددة. ولا يمكن أن يتم نشر هذه الصكوك بمعزل عن القانون ووضع اللوائح التنظيمية فضلا عن القدرة التكنولوجية والبشرية الداعمة واللازمة لتطوير هذه المشاريع .

وينبغي أيضا النظر في التعاون العربي الداخلي كوسيلة لتحقيق التآزر والاستفادة من الخبرات المشتركة والمشاريع الموحدة التي يمكن أن تخدم عدة بلدان.

باختصار، لا بد من تضافر الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية. سوف يتطلب تمويل هذه الأهداف تحقيق أفضل استفادة ممكنة من كل دولار من كل مصدر، وزيادة الموارد العامة المتاحة، فضلا عن تمويل القطاع الخاص والاستثمار في المنتوجات غير التقليدية. ومن خلال الاستعانة بالأولويات الوطنية، يمكن للتعاون الإقليمي والدولي أن يعزز ويسرع عملية الإصلاح ويؤدي إلى التآزر لصالح الجميع.